

وكذا تعداده » .

والراتب كما ذكرت ذلك « الشعب » هو حق للموظف في الأرض المحتلة من حيث المبدأ ومسئولناحيتين :

الاولى : ان الموظف كان قائما على رأس عمله . وسواء اكان متقاعدا او مستمرا في عمله فهو بهذا صاحب حق مكتسب « لا يعفى الذين سلموه لسلطة اخرى من مسؤولية استمرار الاعتراف به ، لانه لم يسع للاحتلال ويأتي به » .

الثانية : ان الاموال التي تنفق منها هذه الرواتب تأتي من مصدرين : الضرائب المباشرة التي يشكل المكلف الفلسطيني بالضفة الشرقية فيها ما يعادل الثلثين ، والمعونات العربية من السعودية والكويت التي تدفع « للصوص » في الارض المحتلة بواسطة الحكومة الاردنية وعليه فان الالتزام الاردني يظل قائما بالنسبة لموظفي « كاديه في عهده وفق حقوقه المكتسبة ، وحتى بعد قيام الدولة الفلسطينية على أساس الحق الفلسطيني التاريخي والقومي » (الشعب ٧٤/٤/١٨) .

اختطاف يوسف نصر

في اوائل شهر نيسان وبعد مرور حوالي شهرين على جريمة اختطاف الصحفي الفلسطيني يوسف نصر - صاحب جريدة الفجر - ذكرت مصادر الشرطة الاسرائيلية ان اماطة اللثام عن « لغز » اختطاف وممير يوسف نصر ، قد اصبح وشيكا . ففي يوم ٤/٢ مثل امام قاضي الصلح ثلاثة مشبوهين جدد هم : باجس الجعبري - ٣٠ عاما - ، شمس الدين الجعبري - ٣٢ عاما - ، سمور الجعبري - ٥٠ عاما - . وقرر القاضي توقيف هؤلاء الاشخاص لمدة ١٥ يوما . وفي الاول والثاني من شهر نيسان قامت مغازز الشرطة بالبحث عن مكان يوسف في منطقة بيت لحم وضواحي القدس . وقد احضر يوم ٤/٢ الى مقهى زعترية في باب العامود بالقدس ثلاثة اشخاص آخرين ، في عملية تشخيص احدى الاجتماعات التي عقدها مختطفو يوسف . ونقلت « الفجر » عن صحيفة معاريف الاسرائيلية خبرا منسوباً الى مصادر رسمية تحت عنوان « خاطفوا يوسف نصر قتلوه قرب اريحا » جاء فيه : عقب توقيف ثلاثة متهمين يوجد الان رهن التوقيف كل المتهمين بتخطيط وتفتيز عملية

أما فيما يتعلق برواتب موظفي امانة القدس الذين لم يشملهم قرار استئناف دفع الرواتب ، فقد ذكرت « الشعب » ان روعي الخطيب امين القدس الذي ابعدهت سلطات الاحتلال منذ سنوات قد بذل مجهودا لدى الحكومة الاردنية لغرض حملها على الرجوع عن قرارها بتجميد رواتب موظفي امانة القدس ، وان الحكومة لم تبت في هذا الامر بعد (الشعب ٧٤/٤/١٨) .

وتأكيدا على الكيفية التي تم صرف رواتب الموظفين بموجبها ، عاد يوم ٤/١٦ من عمان وفد من ممثلي ومعلمات القدس القدامى بعد ان قضى في عمان تسعة ايام ، أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين الاردنيين تتعلق بقرار اعتبارهم مفصولين عن العمل وبالتالي قطع رواتبهم . ولم يتوصل الوفد خلال اتصالاته هذه الى نتيجة ملموسة بصدد مسألة استئناف دفع الرواتب (الشعب ٧٤/١٧/٤) . وجاء في انباء صحف الضفة الغربية ، ان امرا قد صدر الى وزارة المالية الاردنية مؤخرا ، بعدم صرف راتب أي موظف في الضفة الغربية بواسطة التواكيل التي ترسل عنهم كما جرت العادة في السابق . وطالبت وزارة المالية كل موظف بفتح حساب له في أحد البنوك المرخصة في عمان ، ومن ثم تقوم المالية بتحويل الرواتب الى هذه البنوك ، وذلك اعتبارا من شهر حزيران (يونيو) (الشعب ٧٤/٤/١٩) .

وقد دفعت الكيفية التي يتم بها صرف رواتب الموظفين في الضفة الغربية ، بصحيفة الشعب الى التساؤل مير افتتاحيتها : هل « الرواتب الاردنية: حق أم رشوة » . فقالت انه لم يعد في جمعة الحكومة الاردنية من دورات ترمي بها في الضفة الغربية غير قضية « رواتب موظفي الارض المحتلة من القسم الشرقي من فلسطين ، لتتخذ من هذه الرواتب سلعة تتاجر بها في كسب الانتصار وشراء الذمم وعلان الطاعة والولاء . وواضح من هذا التهاافت على استعمال هذه (الانشودة) الاخيرة ، انها فضلا عما أسلفنا ، ترمي الى الالتفاف من حول التمثيل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في منظمة تحريره ، مستهدفة بذلك ، ويلغة الارقام المشترقة ، اعطاء الفكرة ان هناك استفتاء غير مباشر تمارسه الحكومة الأردنية ، بتسهيل من الاحتلال ومشاركته ، بان لها زعيذا كذا حجه ،